الحرص على تأدية الواجب الانتخابي يجب ان يكون من مقومات هذا الوعي ٠ ولكن الاحصاءات تشير الى عدم اكتراث هذا المواطن كليا بالشؤون الانتخابية، فظاهرة الامتناع عن الاقتراع في سويسرا امر يسترعي الانتباه ويستدعي التحليل والتفسير ٠ ففي انتخابات عام ١٩٧٢ ، ضرب الامتناع رقما قياسيا فتجاوز ٦٧ ٪ ٠ وهذه النسبة تقلل من اهمية التمثيل الشعبي وتجعل من البرلمان منبرا لا يمثل اكثر من ٣٠ ٪ من الناخبين ، واكثر من ١٤ ٪ من المواطنين (اذا اخذنا بعين الاعتبار عدد المقترعين وعدد السكان) ٠

٤ ــ وعلماء السياسة يرون ان **النظام البرلماني السويسري لا يستحق كل هذه الضجة التي تثار حوله** ٠ فهذا النظام ، ككل نظام اتحادي ، يتكون من برلمان (يسمى الجمعية الفدرالية) ذي هيئتين تسميان في سويسرا : المجلس الوطني ومجلس الولايات ٠ والمجلسان يتمتعان بصلاحيات متشابهة ، ويتكون الاول من ٢٠٠ نائب ينتخبون لمدة اربع سنوات بطريقة الاقتراع او التمثيل النسبي ، ويشكل كل كانتون (او ولاية) دائرة انتخابية ٠ اما مجلس الولايات فيتكون من ٤٤ نائبا ، بمعدل ممثلين اثنين عن كل كانتون ٠

ودراسة بسيطة للحياة البرلمانية في سويسرا تؤكد لنا ان البرلمان لا يمثل الشعب السويسري تمثيلا صحيحا :

ا ــ فالمواطنون الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ و ٤٠ عاما يمثلون الغالبية في الهيئة الانتخابية ، ولكن ٧ ٪ من النواب فقط تنتمي الى هذه الفئة٠

ب ــ والنساء يشكلن ٥٣ ٪ من الهيئة الناخبة ، ولكن ١٥ امرأة فقط استطعن الوصول الى مقاعد البرلمان ٠ هذا مع العلم ان حق الانتخاب لم يمنح للمرأة السويسرية الا في عام ١٩٧١ ، في حين ان المرأة اللبنانية قد نالت هذا الحق منذ عام ١٩٥٢ ٠

جـ ــ وفي سويسرا ١٫٣٥٠٫٠٠٠ عامل ، وليس لهم سوى ممثل واحد ٠

د ــ والعائلات الغنية الكبرى تتوارث ، ابنا عن اب ، المناصب النيابية ، ففي كل دورة انتخابية يلاحظ المراقبون ان نسبة التغيير في وجوه النواب ضئيلة وان الابناء والانسباء يخلفون الراحلين او المتقاعدين او المتغيبين من النواب السابقين ٠

هـ ــ والدخل السنوي المتوسط للمواطن لا يتجاوز ١٨ الف فرنك ، اما الدخل المتوسط المعلن للنائب فيتجاوز ٥٣ الفا ٠

والاوليغارشية السويسرية تحكم سيطرتها على البرلمان ليبقى التشريع